المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

كلمة السيد

أحمد الحليمـــي علمـــي

المندوب السامي للتخطيط

الطبقات الوسطى المغربية:

خصائصها، تطورها، وعوامل توسعها

السياق الوطني للدراسة حول الطبقات الوسطى المغربية

كما تعلمون، تهم الدراسة التي نحن بصدد تقديم نتائجها اليوم، تعريف الطبقة الوسطى المغربية وتحليل خصائصها الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة وعوامل تطورها.

لقد تم إعداد هذه الدراسة عقب الخطاب الملكي الذي ألقاه صاحب الجلالة يوم 30 يوليوز 2008، بمناسبة عيد العرش، والذي أعطى من خلاله تعليماته للحكومة من أجل الحرص على « ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع».

لقد كانت هذه التعليمات السامية حافزا قويا للمجهودات المبذولة من طرف المندوبية السامية للتخطيط لإنجاز واستغلال وتحليل معطيات البحث حول «الدخل ومستوى المعيشة لسنة 2007» في أقرب وقت على أمل المساهمة، في حدود اختصاصاتها، في المجهود الوطني لتنفيذها.

تذكير ببعض المفاهيم المتعلقة بالطبقة الوسطى

منذ القرن التاسع عشر، ولمدة طويلة، سيطر المفهوم الماركسي للطبقات الاجتماعية على مقاربة البنيات الاجتماعية، حيث يتم تحديدها حسب موقعها في التشكيلة الاجتماعية من حيث دورها في نظام الإنتاج ومدى تجانس ثقافتها وقوة وعيها بمصالحها.

وتخضع، في هذا الإطار، دراسة الطبقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي إلى تصنيف ثنائي القطبية تتعارض بمقتضاه بورجوازية تسيطر على وسائل الإنتاج وتستحوذ على جزء كبير من فائض القيمة الذي توفره الأنشطة الاقتصادية وطبقة عاملة تشكل المنتج الرئيسي لهذا الفائض مقابل أجور يوفر مستواها إعادة إنتاج قوة العمل الضرورية لاستمرارية النظام الرأسمالي. ومن هذا المنظور، يشكل الفلاحون مجتمعا متفردا، يقتضي تطوره أن تلتحق فئة من الملاكين العقاريين بالطبقة البورجوازية، وأن تشكل فئة واسعة من صغار الفلاحين والفلاحين غير الملاكين خزانا احتياطيا لقوة العمل في انتظار التوظيف في نظام الإنتاج الرأسمالي.

ومن هذا المنظور، يتطور نظام الإنتاج الرأسمالي ومجتمعه من خلال مسلسل يشكل فيه الصراع الطبقي بين البورجوازية والطبقة العاملة، محركا لحركية التاريخ المفضية آجلا إلى نهاية الطبقات. واعتمادا على هذه القطبية الثنائية، فإن الطبقة الوسطى التي لا تخضع لأي من المقاييس المحددة لمفهوم الطبقة الاجتماعية تشكل فئة خليطة تتموقع بين القطبين الأساسين لا تتوفر مقاربتها على أرضية ذات محتوى دقيق. فئة محكوم عليها، من جراء موقعها، أن تتبني سلوكا انتهازيا لفائدة هذا القطب أو ذاك حسب المصالح المتعارضة لمكوناتها وظرفية النزاعات الاجتماعية والسياسية.

وعلى نقيض التصور الماركسي، جاءت أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر بمعايير أخرى لتعريف الفئات الاجتماعية. تتحدد التراتبية الاجتماعية فيها على أساس معايير أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك والحظوة أو "الشرف الاجتماعي". وهكذا، أصبح مفهوم "الوضع الاجتماعي" مضافا إلى مفهوم الطبقة في تحليل البنيات الاجتماعية، مما يمكن معه القول إن شبكة التحليل الماركسي أصبحت في غالب الأحيان متجاوزة في

البحوث المتعلقة بالتصانيف الاجتماعية لدى الباحثين الأنكلوساكسونيين، وعلى العموم لدى الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المعاصرين.

ويستمد هذا التوجه مرجعيته وعناصر تحليله من بروز أنشطة اقتصادية جديدة بما يوازيها من تنامي تشعب البنيات السوسيومهنية في المجتمعات ما بعد الصناعية وهيمنة اقتصاد المعرفة وارتقاء دور فئات اجتماعية جديدة في الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وفي هذا السياق، أعيد الاعتبار لمفهوم "الطبقات الوسطى" (بالجمع وليس بالمفرد) اتخذ معه التحليل الخاص بها منحى أكثر غنى والتعريف بها أكثر إلمامية بالخصائص التي تتميز بها والاستراتيجيات التي تتبناها على اختلاف مكوناتها السوسيومهنية والثقافية والسياسية. وهكذا، أصبحت دراسة سلوكات هذه الطبقات إزاء سوق الشغل وأنماط الاستهلاك والبرامج الانتخابية، على وجه الخصوص، تستقطب اهتمام الفاعلين في ميادين التسويق التجاري والسياسي على السواء، مما أدى إلى تثمين صورة الطبقات الوسطى واعتبارها بكيفية متنامية عاملا حاسما من عوامل النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتقدم الثقافي.

وبهذا، أصبح مفهوم الطبقات الوسطى يتم اليوم تحديده بترجيح زاوية الفوارق الاجتماعية وتحليلها على أساس مقاربة اقتصادية تعتمد مقاييس توزيع الدخل ومستوى المعيشة. وهذا بالذات صلب المنهجية الإحصائية في تحديدها للطبقات الوسطى وتحليل وزنها وخصائصها السوسيواقتصادية واستكناه طبيعة تطورها وعوامله.

التحديد الإحصائي للطبقات الوسطى حسب الممارسات الدولية

في البداية، تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء تونس والصين، لا يوجد أي تعريف رسمي للطبقات الوسطى. وتعتمد الممارسات الدولية، بشكل عام، في تحديد هذه الطبقات على منهجيتين:

- تعتمد المنهجية الأولى على التقييم الذاتي وتضع في خانة الطبقات الوسطى كل أسرة تصنف ذاتها في طبقة متوسطة بين طبقات الفقراء والفقراء نسبيا من جهة، وطبقات الأغنياء والأغنياء نسبيا من جهة أخرى.
- وتحدد المنهجية الثانية الطبقات الوسطى بناء على معيار اقتصادي موضوعي يعتمد على دخل الأسر أو مستوى معيشتهم.

وفقا لهذه المنهجية الأخيرة، الطبقات الوسطى هي مجموع الأسر التي يكون دخلها أو مستوى معيشتها ضمن مجال تحسب حدوده الدنيا والعليا، ويتم ذلك عن طريق مضاعفات الوسيط الحسابي لتوزيع الدخل أو مستويات المعيشة بمقادير معينة، بدل اعتماد متوسطها، نظرا لتأثره سلبا بالفارق بين الحدود الدنيا والعليا لتوزيع الدخل ومستويات المعيشة من خلال تغير متسوياته.

وتتراوح مقادير هذه المضاعفات بين 75% و150% بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وجامعة كيبيك (Université du Québec)، وبين 60% و150% بالنسبة لمؤسسة (statistic Canada). أما بالنسبة للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، فإن الطبقات الوسطى بفرنسا تنحصر بين 10% أو 40% من الأسر الأكثر تواضعا و10% أو 20% من الأسر الأكثر يسرا حسب ما إذا كانت المقاربة المعتمدة موسعة أو تقليصية.

وفي مقاربة البنك الدولي، تحدد الطبقات الوسطى، بالنسبة للدول النامية، بين الوسيط الحسابي لعتبات الفقر فيها وعتبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، أي ما بين دولارين و13 دولارا في اليوم لكل فرد (معادل القوة الشرائية)، وهو ما يعادل

9،76 دراهم و63،44 درهما بالمغرب أو 1464 و9516 درهما شهريا لكل أسرة من حجم متوسط (5 أفراد).

وفي دول أخرى يتم الاعتماد على معايير أخرى كالأجر الشهري كما هو الحال في الصين التي تتشكل طبقتها الوسطى من جميع أفراد الوسط الحضري الذين يتقاضون أكثر من 2000 يوان (أي ما يعادل 2960 درهما) وأفراد الوسط القروي الذين يتقاضون أكثر من 1500 يوان (أي ما يعادل 2220 درهما)، مما يمكن من استخلاص أن الصين لا توجد فيها طبقة ميسورة. أما في تونس، فإن الطبقة الوسطى تحدد بين 1،1 مرة و7،5 مرة الحد الأدنى للأجور، وهو ما يعادل 2210 درهم و15068 درهم على التوالي.

وإذا ما اعتمدنا هذه المقاربات بالنسبة للمغرب، فسيكون الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى 41،8% حسب مقاربة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أو جامعة كيبيك (Université du Québec)، و54،1% حسب مقاربة مؤسسة (statistic Canada)، و84،4% حسب مقاربة البنك الدولي، و69،1% حسب المقاربة الصينية، و78،8% حسب المقاربة التونسية.

واعتبارا لما يستخلص من كل ذلك يجب التأكيد على بديهية أساسية هي أن تحديد الطبقات الوسطى كما هو الشأن بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأخرى لا يتم، بشكل مسبق، على أساس نموذج للدخل أو مستوى المعيشة بمعزل عن المستوى الحقيقي للثروة وتوزيعها الاجتماعي داخل مجموعة وطنية معينة. ولذا، فإن تحديد طبقة معينة على أساس اعتماد نموذج مرجعي أجنبي أو نموذج مثالي لا يمكن أن يؤدي لنتائج ملائمة للواقع.

التعريف الإحصائي للطبقات الوسطى بالمغرب

وفي تحديد الطبقة الوسطى ببلادنا، فقد تم الاعتماد على مقاربتين: مقاربة الانتماء عن طريق التقييم الذاتي للأسر من جهة، ومقاربة المعايير الموضوعية للدخل ومستوى المعيشة، من جهة أخرى.

تعكس المقاربة الأولى نظرة السكان أنفسهم لوضعهم الاجتماعي، ولكن لا يمكن اعتمادها في التصنيف الموضوعي للمجتمع برمته.

أما المقاربة الثانية المعتمدة على التوزيع الإحصائي للثروة الوطنية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، فتمد التحليل بأرضية موضوعية يمكن التوافق بشأنها حول مكانة الطبقات الوسطى في التوزيع الاجتماعي للدخل وتحديد تصنيفها وتحليل كل من خصائصها السوسيواقتصادية وتطورها.

كما تمكن، بفضل الارتباط الموجود بين مختلف عوامل هذا التطور، من توضيح الرؤية في أفق إعداد استراتيجية عملية من أجل توسيع الطبقات الوسطى وتقوية مكانتها الاقتصادية والاجتماعية وفق منظور حركية الارتقاء الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المعطيات الوحيدة المتوفرة، في نفس الوقت، حول الدخل ومستوى معيشة الأسر هي تلك التي يوفرها "البحث حول الدخل ومستوى معيشة الأسر" الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007. ولهذا، فإن مميزات الطبقة الوسطى من حيث وزنها الديموغرافي وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بمستوى المعيشة تمكن من ضبط مميزات هذه الطبقة في سنة 2007. أما في ما يتعلق بتطور هذه المميزات، فيتم اللجوء إلى معطيات مستوى المعيشة بحكم أنها، بعكس مستويات الدخل، متوفرة على مدى فترة زمنية طويلة بفضل مختلف البحوث حول "مستويات المعيشة واستهلاك الأسر" التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط بين 1985 و2007.

ويجب الإشارة هنا أننا عندما نقيس الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى، سواء باعتماد المعيار الذاتي أو الموضوعي، يتضح أن هذا الوزن متقارب في كلتا المقاربتين.

مميزات الطبقات الوسطى حسب التقييم الذاتي للأسر باعتماد المعيار الذاتي

تمثل الطبقة الوسطى 55,8% من السكان مقابل 39,4% بالنسبة للفئات الاجتماعية المتواضعة (الفقراء والفقراء نسبيا)، و3,2% بالنسبة للفئات الغنية والغنية نسبيا.

وتضم هذه الطبقات الوسطى:

- 17,2 مليون نسمة منهم 10,1 مليون بالوسط الحضري و 7,1 مليون بالوسط القروي؛
- أكثر من 58% من سكان الوسط الحضري وحوالي 53% من سكان الوسط القروي.

مقارنة بمجموع الأسر، تساهم الطبقات الوسطى ب:

- 66% من الدخل؛
- 65,5% من نفقات الاستهلاك؛
- 72,0% من الادخار .

حدود مقاربة التقييم الذاتي

تظل حدود الطبقات الوسطى على أساس التقييم الذاتي متمثلة في تأثر هذا التقييم بعوامل مختلفة، منها:

- العامل الثقافي: فمفهوم الوسط الذي يطبع الثقافة السائدة في المجتمع المغربي يجعل كلا من الأغنياء والفقراء يعتبرون أنفسهم في الوسط. وهكذا، فإن 75%

من بين 20% من الأسر الأكثر غنى بالمغرب و37% من بين 20% من الأسر الأكثر فقرا فيه يصنفون أنفسهم في الطبقة الوسطى.

- عامل المحيط الاجتماعي المباشر، حيث يميل الفرد تلقائيا إلى تقييم وضعيته اعتبارا لمستوى الفوارق المحلية. وهكذا نلاحظ في المناطق السكنية بالوسط الحضري، أنه كلما تقلصت التفاوتات الطبقية كلما انخفضت نسبة الأسر الميسورة وارتفعت نسبة الأسر المتواضعة التي تصنف نفسها ضمن الطبقة الوسطى.

وفي المقابل نلاحظ في المناطق السكنية الفاخرة، حيث تصل التفاوتات أعلى مستوياتها (مؤشر جيني 0،575)، يكون الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى حسب التقييم الذاتي أكثر انخفاضا (39%)، في حين نلاحظ أن هذا الوزن يكون أكثر ارتفاعا (69%) في المدن العتيقة، حيث تسجل أدنى مستويات التفاوت (مؤشر جيني 0،353).

وهكذا يستنتج بكل وضوح أن التحليل المبني على المعيار الذاتي يعتريه على العموم عيبان أساسيان يحدان من وجاهة اعتماده:

- ومن عيوب هذا المعيار، أن له مفعول انحرافي على توزيع الدخل وعلى مدى وقعه على البنية الطبقية على الصعيد الوطني والمحلي.

- ومن ثم، لا يسمح بتقييم موضوعي لمنحى تطورها في الماضي في حالة عدم وجود معطيات عنها في بحوث سابقة تكون قد اعتمدت نفس الأسس.

ويتضح إجمالا أن هذه المقاربة غير ملائمة بكل تأكيد لكل تحليل إحصائي بخصوص الطبقات الوسطى من شأنه إمداد السلطات العمومية بأدوات عملية لسياسة تهدف توسيع وترقية هذه الطبقة.

المقاربة الاقتصادية للطبقات الوسطى بالمغرب

إن اعتماد هذه المقاربة تضع الطبقات الوسطى في الحيز المركزي للتوزيع الاجتماعي للدخل أو نفقات الاستهلاك.

وفي هذا الإطار، لا يتم ترجيح اعتماد المتوسط في ذلك نظرا للتفاوتات التي تميز توزيع الدخل ونفقات الاستهلاك، لأن حدود الطبقات الوسطى لا تكون مطابقة للواقع بفعل تأثير الفارق بين الحدود الدنيا والعليا لتوزيع الدخل ومستويات المعيشة .

إن اعتماد الوسيط الحسابي الذي يقسم الأسر إلى مجموعتين متساويتين من حيث العدد هو الأكثر استعمالا لأنه يمكن من تجاوز مثل هذه التأثيرات. وهذه المنهجية هي التي يتم اعتمادها في كل المقاربات الإحصائية الهادفة لتحديد الطبقات الاجتماعية.

وإذا ما تطرقنا للطبقات الوسطى بالمغرب (ملحق 1 و2)، فإننا نضعها في حيز بين حدين:

- الحد الأسفل يعادل ثلاثة أرباع قيمة الوسيط الحسابي للدخل أو النفقات. وهو خيار تقليصي من نتائجه إقصاء الأسر الفقيرة والهشة وجزءا من الأسر في وضعية ما فوق عتبة الهشاشة من هذه الطبقة؛
- الحد الأعلى، ويعادل 2,5 مرة قيمة الوسيط الحسابي، وهو ما يشكل خيارا موسعا اعتمدناه عن قصد لعدد من الاعتبارات.

فهذا الخيار يفرض نفسه بحكم ضعف مستويات الدخل ببلادنا غير القابلة للمقارنة مع مستويات الدخل في الدول التي تعتمد خيارا تقليصيا كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة على وجه الخصوص. ويكفي في هذا الصدد التذكير بأنه، حسب معطيات البنك الدولي لسنة 2006، فإن الناتج الداخلي الإجمالي الفردي (معادل القوة الشرائية) بالولايات المتحدة وفرنسا وكندا يفوق نظيره بالمغرب ب11، و8 و9،5 مرات على التوالي.

كما أن هذا الخيار لا يتم اعتماده في كل الحالات التي يكون الدخل ونفقات الاستهلاك لدى الأسر موزعين بكيفية غير عادلة. ويكفي هنا التذكير أنه في بلدنا، يمثل دخل 10% من الأسر الأكثر يسرا 38% من مجموع الدخل وتمثل نفقاتها الاستهلاكية 33% من مجموع نفقات الاستهلاك، في حين تعيش 27% من الأسر في مستوى أقل من عتبة الهشاشة ولا تساهم إلا ب 11% من مجموع الدخل، و10% من مجموع نفقات الاستهلاك. وهكذا، فإن متوسط الدخل الفردي لدى الفئة الأولى يفوق مثيله لدى الفئة الثانية ب 10 مرات.

وعلى هذا الأساس، فإن التعريف التقليصي للطبقات الوسطى سيصبح بموجبه حجم الطبقات الميسورة بالمغرب يعادل 37،7% من مجموع السكان، بعكس التعريف الموسع الذي يضع هذه الطبقة الميسورة في مستوى ملائم لواقع التوزيع الاجتماعي للدخل بالمغرب.

وبهذا يستمد الخيار الموسع في تحديد الطبقات الوسطى وجاهته من ملاءمته للواقع المغربي ولكل توجه يسعى إلى بلورة سياسة إرادية تتوخى توسيع وتقوية هذه الطبقات في إطار استراتيجية الحركية الاجتماعية الارتقائية.

مميزات الطبقات الوسطى بالمغرب حسب معيار الدخل

سنقتصر في هذا العرض على مميزات الطبقات الوسطى اعتمادا على تعريفاتها بمعيار الدخل. ويجب التنويه بأن معيار مستوى المعيشة يعطي لهذه المميزات حجما ديموغرافيا أكبر من معيار الدخل دون إحداث تغيير في بنياتها، وذلك بسبب الفارق النسبي بين الدخل ونفقات الاستهلاك. ومن هنا، سيكون الاعتماد على معيار نفقات الاستهلاك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ملائما في الجزء المخصص لدراسة تطور ظروف معيشة الطبقات الوسطى منذ 1985. سيكون هذا المعيار هو أساس تحديد الطبقات الوسطى وخصائصها في إطار الجزء الثاني من الدراسة حول الطبقات الوسطى والذي سيتم تقديمه خلال ندوة مقبلة.

الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى على أساس معيار الدخل

تضم هذه الطبقات 53% من مجموع السكان مقابل 34% بالنسبة للطبقة المتواضعة و13% للطبقة الميسورة.

تضم 16،3 مليون نسمة، من بينهم 62،9% بالوسط الحضري.

59% من السكان الحضريين ينتمون للطبقات الوسطى مقابل 45% من السكان القرويين.

وعلى العموم، فإن وزن الطبقات الوسطى يكون مهما أكثر في الجهات الأكثر تمدنا (ملحق 3). يبلغ معدل الارتباط 67%.

المصادر السوسيومهنية االتي تتشكل منها الطبقات االوسطى:

ينتمي إلى الطبقات الوسطى:

- 63% من المستخدمين والحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية (مقابل 10،9% بالنسبة للطبقـــــة الميسورة و26،1% بالنسبة للطبقة المتواضعة)؛
- 58,6% من أصحاب الريع والمتقاعدين وغير النشطين (مقابل 14,7% و26,7% بالنسبة للطبقتين الأخريين على التوالي)؛

- 56,3% من الأطر المتوسطة والتجار والوسطاء الماليين (مقابل 31,1% و12,6% بالنسبة للطبقتين الأخريين على التوالي)؛
- 48,6% من العمال الفلاحيين وغير الفلاحيين (مقابل 3% و48,4% بالنسبة للطبقتين الأخريين على التوالي)؛
- 40,2% من المستغلين الفلاحيين (مقابل 6,6% و53,2% بالنسبة للطبقتين الأخريين على التوالي)؛
- 19,5% من الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة (مقابل 76,5% و4% بالنسبة للطبقتين الأخريين على التوالي).

وبخلاصة، فإن الفئات السوسيومهنية ذات مستوى تكوين وتأهيل متوسط هي التي تساهم بشكل أكبر في توسيع الطبقات الوسطى، فيما تساهم الفوارق التي تتسم بها كل من مستويات دخلها وظروف معيشتها على حد سواء في عدم تجانس هذه الطبقة من حيث مكوناتها السوسيومهنية.

عدم تجانس الطبقة الوسطى

تتميز الطبقة الوسطى بعدم تجانسها:

- من حيث متوسط الدخل الشهري لكل أسرة:

- 28% من الطبقة الوسطى تشكل الفئة العليا، يفوق دخلها المتوسط الوطني (5308 درهم) ؛
- 42% تشكل الفئة المتوسطة، يتراوح دخلها بين الوسيط الحسابي والمتوسط المسجلين على المستوى الوطني.
- 30% تشكل الفئة الدنيا، يقل دخلها عن الوسيط الحسابي الوطني (3500 درهم).

- من حيث البنية السوسيومهنية تتشكل الطبقة الوسطى من :

- 29،4% من المستخدمين ومسيري التجهيزات والحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية، منهم 42% في الفئة المتوسطة و28% في الفئة العليا؛
- 26% من أصحاب الريع والمتقاعدين وغير النشيطين، منهم 27% في الفئة الدنيا و32% في الفئة العليا؛
- 16،2% من المستغلين الفلاحيين، من بينهم 35% في الفئة الدنيا و21% في الفئة العليا؛
- 16,1 % من العمال، منهم 38% في الفئة الدنيا و18% في الفئة العليا؛
- 11,5% من الأطر المتوسطة والتجار والوسطاء الماليين، منهم 23% في الفئة الدنيا والباقي موزع بالتساوي بين الفئتين الأخريين؛
- 0,8% من الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة، منهم ثلاثة أرباع في للفئة العليا.

المميزات الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الوسطى

تتوزع الطبقات الوسطى حسب نوعية النشاط إلى:

- 48% من النشيطين المشتغلين؛
- 8،2% من العاطلين؛
- 43،7% من غير النشيطين:
  - 26% من ربات البيوت؛
  - 8،9% من الطلبة؛
  - 2،3% من المتقاعدين وأصحاب الريع؛
  - 6،2% من المسنين والمعاقين؛
  - 0،3% آخرون.

وتشكل هذه الطبقات:

- 52% من النشيطين المشتغلين و58% من المأجورين المؤهلين؛
- 44% من المشغلين في القطاع الأولي و61% في القطاع الثانوي و59% في القطاع الثالثي.

ويبلغ معدل البطالة فيها:

- 14،6% مقابل 10،9% بالنسبة للطبقة المتواضعة و10،4% بالنسبة للطبقة الميسورة؛
- 22،1% بالوسط الحضري (مقابل 24،3% بالنسبة للطبقة المتواضعة و12،6% بالنسبة للطبقة الميسورة)؛
- 5،1% بالوسط القروي (مقابل 5،8% بالنسبة للطبقة المتواضعة و2،8% بالنسبة للطبقة الميسورة).

يبلغ معدل البطالة في صفوف حاملي الشهادات بهذه الطبقة 31،7% مقابل 49،8% بالنسبة للأسر المتواضعة و11،4% بالنسبة للأسر الميسورة.

الوزن الاقتصادي للطبقات الوسطى من حيث الدخل والاستهلاك

تشكل الطبقات الوسطى:

- 44% من دخل الأسر؛
- 49% من نفقات استهلاك الأسر؛

تتوفر، لكل أسرة في الشهر، على:

- دخل متوسط يعادل 4402 درهما بالوسط الحضري؛
- دخل متوسط يعادل 4219 درهما بالوسط القروي.

وتتشكل مصادر دخلها من (ملحق 4):

- الأجور: 44،5% (الوسط الحضري 52،7% والوسط القروي 27،7%)؛
- المقاولات الفردية الفلاحية وغير الفلاحية: 30،3% (الوسط الحضري 19،3% والوسط القروي 53،2%)؛
- التحويلات: 13،3% (الوسط الحضري 13،8% والوسط القروي 12،2%)؛
- الريع: 9،4% (الوسط الحضري 11،4% والوسط القروي 5،2%)؛

تخصص نفقاتها الاستهلاكية (ملحق 5) ب:

- حوالي الثلثين للتغذية والسكن مقابل ثلاثة أرباع لدى الطبقة المتواضعة وأقل من النصف لدى الطبقات الميسورة؛
- 9% للنقل والمواصلات، مقابل 19% لدى الطبقة الميسورة و5% لدى الطبقة المتواضعة.

والخلاصة أن الطبقات الوسطى تتوفر على دخل يغطي مجموع نفقاتها الاستهلاكية، إلا أن (ملحق 6):

- في الفئة العليا، يفوق مستوى الدخل مستوى النفقات بنسبة 8%؛
- في الفئة المتوسطة، يعادل مستوى الدخل تقريبا مستوى النفقات؛
- في الفئة الدنيا يقل مستوى الدخل عن مستوى النفقات بنسبة 12%.

مديونية الطبقات الوسطى: مستوياتها، أغراضها ومصادرها

- تصل نسبة أسر الطبقات الوسطى المدينة % 31 مقابل % 37،5 في الطبقة الميسورة و27،3% في الطبقة المتواضعة. وتبلغ هذه النسبة:
- 26،8% لدى الفئة الدنيا؛
- 30% لدى الفئة المتوسطة؛
- 34،8% لدى الفئة العليا؛

تتوزع مديونية الطبقات الوسطى (ملحق 7 و8) على الأغراض التالية:

- قروض الاستهلاك العادي بنسبة 59،3% مقابل:
  - 71،2 % في الفئة الدنيا؛
  - 55،8% في الفئة المتوسطة؛
  - 54،6% في الفئة العليا.
- القروض العقارية بنسبة 25،1% مقابل:
  - 16% في الفئة الدنيا؛
  - 26،7% في الفئة المتوسطة؛
  - 29،3% في الفئة العليا.
- قروض اقتناء التجهيزات المنزلية ووسائل النقل بنسبة 15،9% مقابل:
  - 12،8% في الفئة الدنيا؛
  - 17،5% في الفئة المتوسطة؛
  - 16،1% في الفئة العليا.

ويتضح على العموم، أن حجم الاقتراض من أجل الاستهلاك يأخذ حيزا أكبر عند الفئات الدنيا، فيما يأخذ حيزا أكبر من أجل اقتناء العقار والتجهيزات عند الفئتين المتوسطة والعليا.

تلجأ الطبقات الوسطى إلى مصادر الاقتراض المؤسساتية؛

- حسب فئاتها:
  - الفئة العليا: 54%؛
  - الفئة المتوسطة: 47،6%؛
  - الفئة الدنيا: 38،4%.

حسب غرض الاقتراض، تلجأ الطبقات الوسطى إلى مصادر:

- مؤسساتية من أجل:
  - الاستهلاك العادي: 46،3%،
  - القروض العقارية: 38،5%،
  - التجهيزات المنزلية ووسائل النقل: 15،2%.
- غير مؤسساتية من أجل:
  - الاستهلاك العادي: 70،7%،
  - القروض العقارية: 12،8%،
  - التجهيزات المنزلية ووسائل النقل: 16،5%.

الانشغالات المجتمعية للطبقات الوسطى

- تعتبر 65% من الأسر المنتمية للطبقات الوسطى ونفس النسبة في الطبقة المتواضعة أن مستوى معيشتها قد تحسن أو بقي مستقرا بين 1997 و2007 مقابل 77% من الأسر في الطبقات الميسورة؛

- وتشكل أهم انشغالات الطبقات الوسطى هموم :
  - تكلفة المعيشة ومستوى الدخل والجفاف بنسبة 58% ؛
  - المرض والهدر المدرسي وبطالة الشباب بنسبة 33% ؛
  - الانحراف واستهلاك المخدرات بنسبة 35% ؛
  - الهاجس الأمني بنسبة 44%.

وإذ أشكركم على انتباهكم، أتمنى أن تساهموا من خلال مناقشاتكم في إغناء هذه التحاليل حول الطبقات الوسطى. أكيد أن هذا العرض اقتصر على تقديم الجوانب المنهجية وبشكل عام بعض الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتعريف هذا المكون من مكونات البنية الاجتماعية ببلادنا.

وهناك معطيات أخرى متعلقة بالخصائص الاقتصادية والسوسيولوجية والثقافية لهذه الطبقة وكذا بطبيعة وعوامل تطورها، سيتم تقديمها لكم خلال ندوة مقبلة تحت عنوان «الطبقات الوسطى: طبيعتها وعوامل تطورها بين 1985 و2007».

ويستمد هذا الخيار تبريره من وفرة المعطيات، التي وفرتها مختلف البحوث حول الطبقات الوسطى التي تم القيام بها في إطار البحوث الوطنية حول الدخل ومستويات المعيشة والتحاليل المتمخضة عنها.

الملحقات

ملحق 1: تحديد الطبقات الوسطى بالمغرب حسب معيار الدخل الشهري لكل أسرة

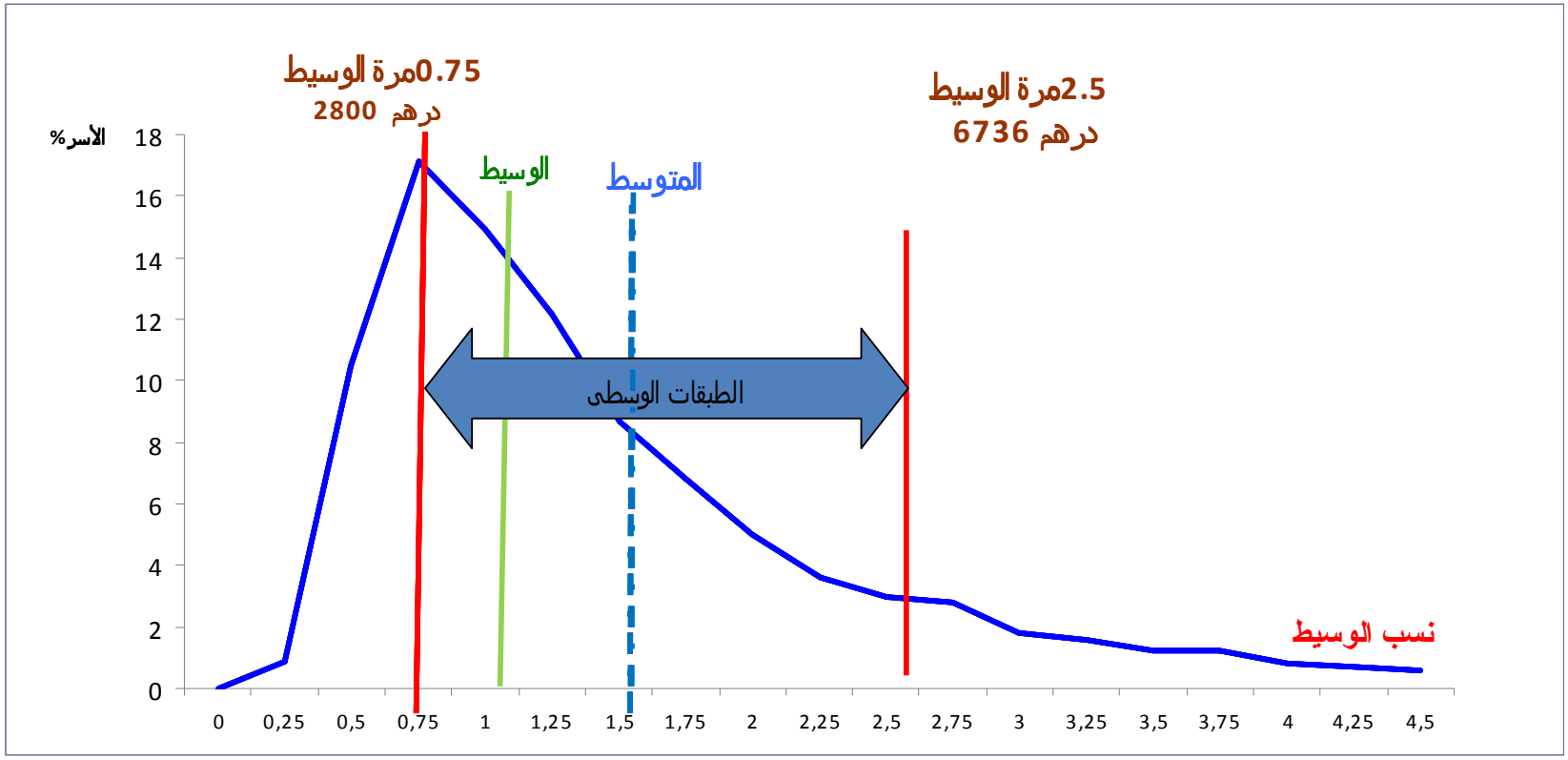

طريقة حساب الحد :

- الأسفل : 0.75 x حجم الأسرة x وسيط النفقات (663.1 للفرد في الشهر)
- الأعلى: 2.50 x حجم الأسرة x وسيط النفقات (663.1 للفرد في الشهر)

ملحق 2: تحديد الطبقات الوسطى بالمغرب حسب معيار مستوى المعيشة (النفقة الشهرية لكل أسرة)

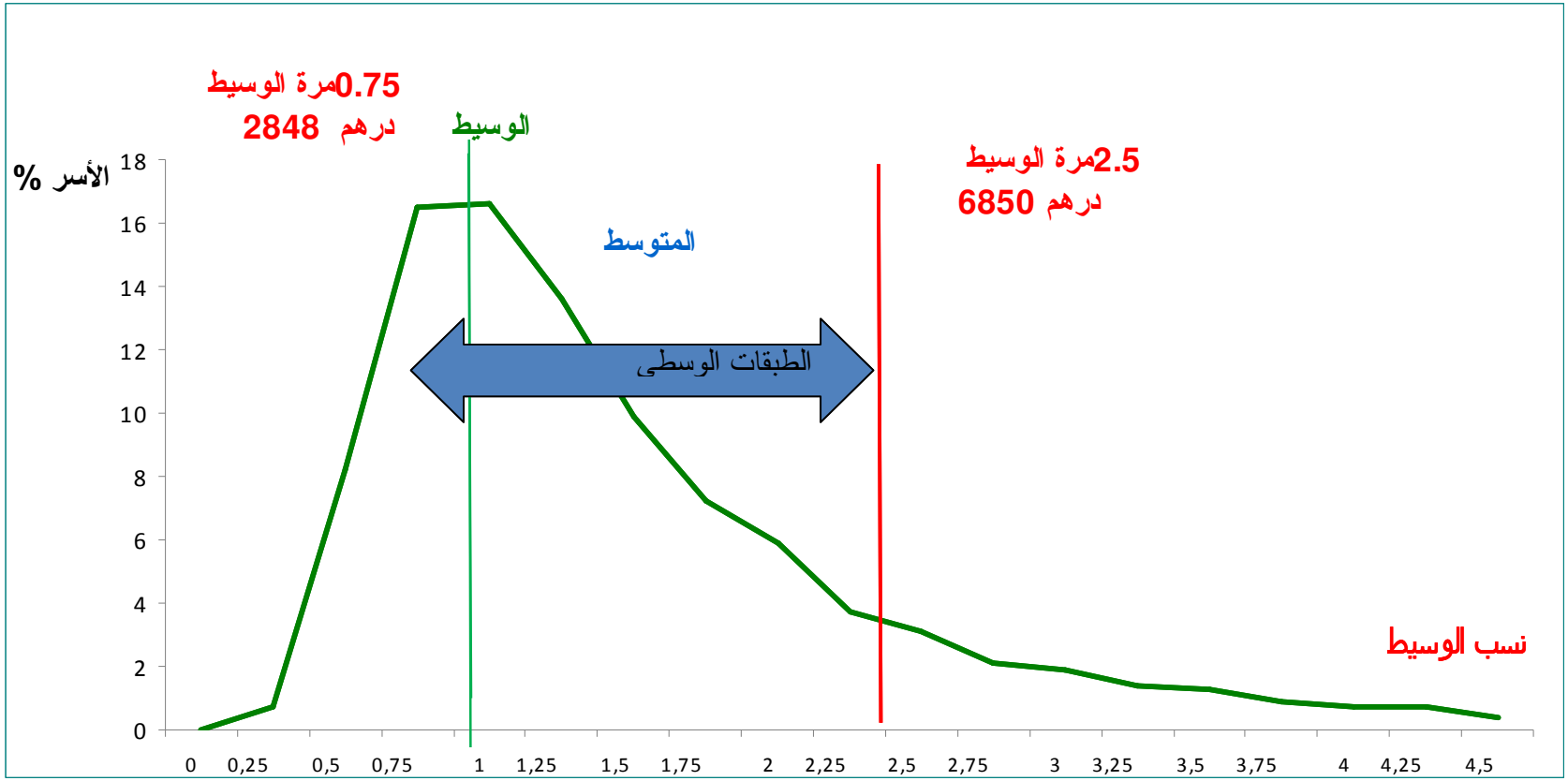

طريقة حساب الحد :

- الأسفل : 0.75 x حجم الأسرة x وسيط النفقات (674.6 للفرد في الشهر)
- الأعلى : 2.50 x حجم الأسرة x وسيط النفقات (674.6 للفرد في الشهر)

ملحق 3: الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى حسب الجهات

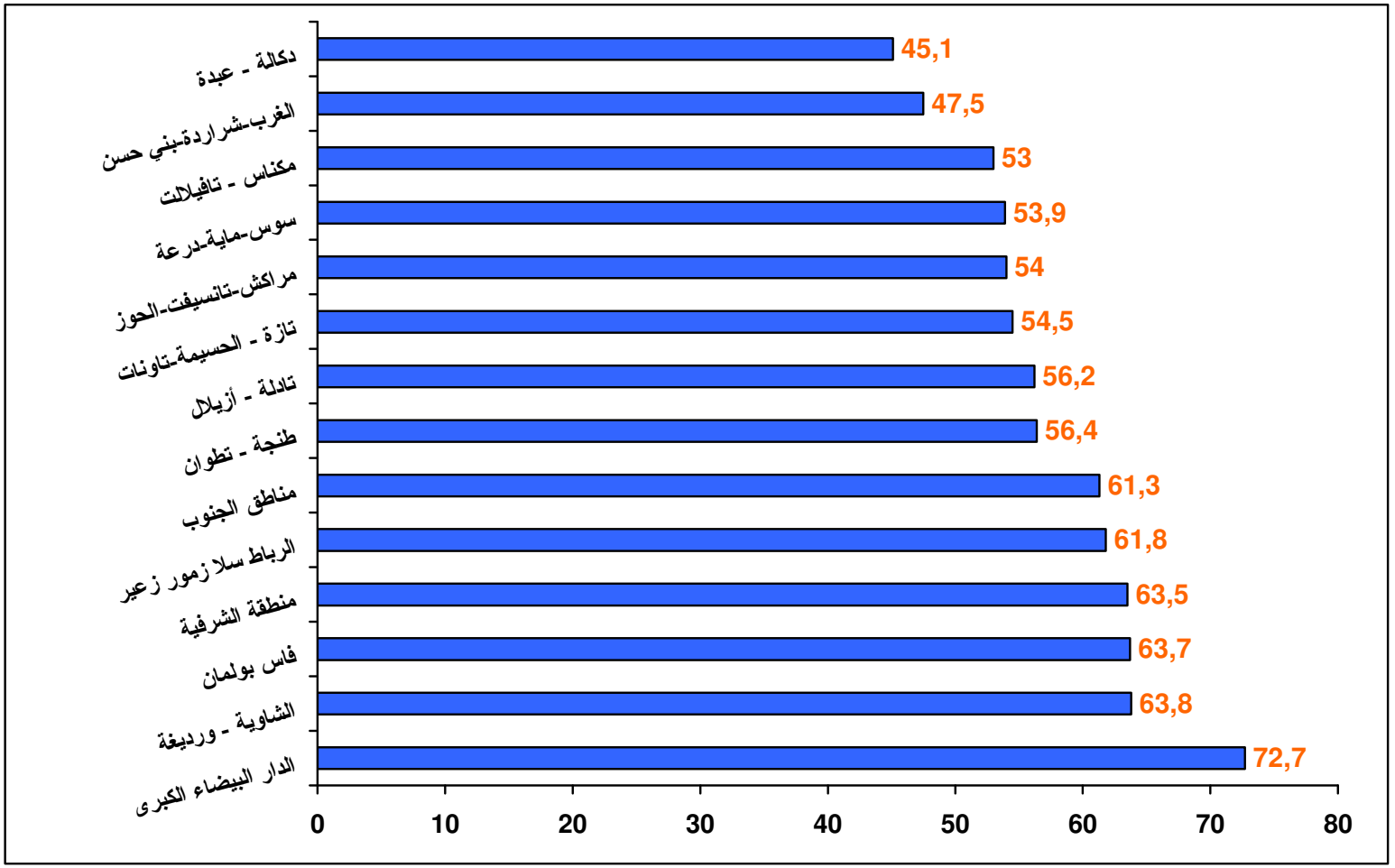

ملحق 4: مصادر الدخل حسب الطبقات الاجتماعية

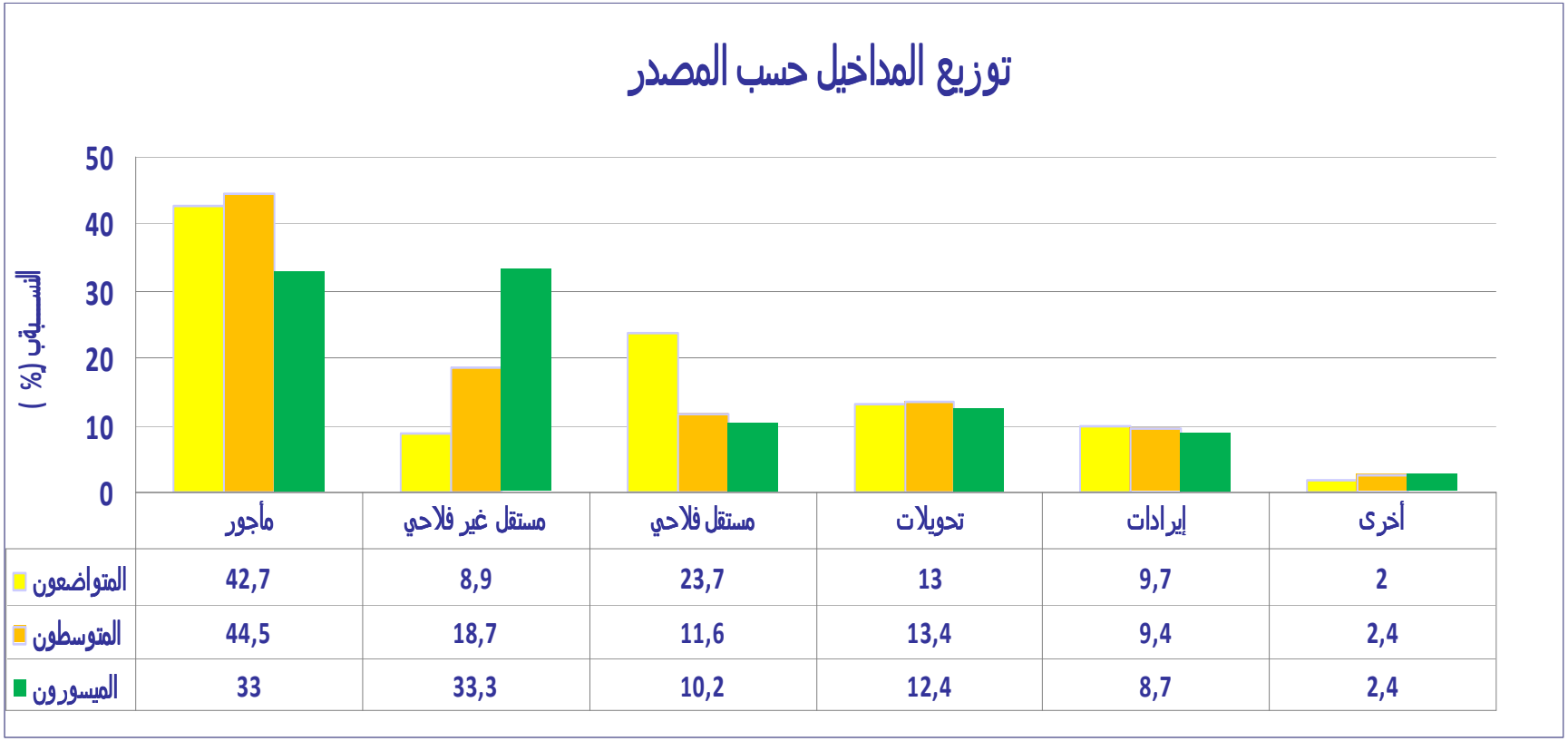

	مأجور	مستقل غير فلاحي	مستقل فلاحي	تحويلات	إيرادات	أخرى
المتواضعون	42,7	8,9	23,7	13	9,7	2
المتوسطون	44,5	18,7	11,6	13,4	9,4	2,4
الميسورون	33	33,3	10,2	12,4	8,7	2,4

ملحق 5: بنية نفقات الاستهلاك حسب الطبقات الاجتماعية

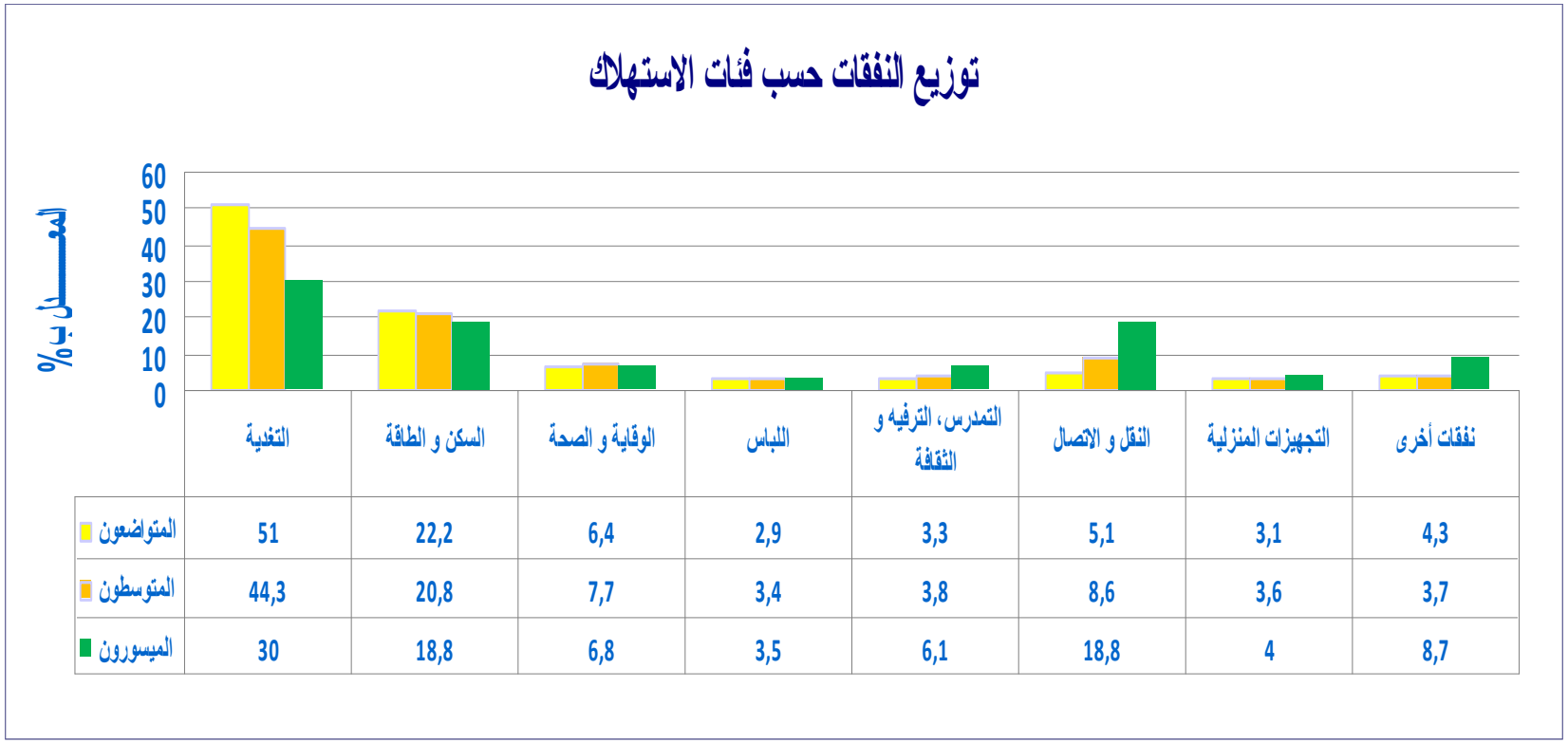

	التغذية	السكن و الطاقة	الوقاية و الصحة	اللباس	التمدرس، الترفيه و الثقافة	النقل و الاتصال	التجهيزات المنزلية	نفقات أخرى
المتواضعون	51	22,2	6,4	2,9	3,3	5,1	3,1	4,3
المتوسطون	44,3	20,8	7,7	3,4	3,8	8,6	3,6	3,7
الميسورون	30	18,8	6,8	3,5	6,1	18,8	4	8,7

ملحق 6: مستويات النفقات والدخل حسب مضاعفات الوسيط الحسابي للدخل

ملحق 7: بنية مديونية الطبقات الاجتماعية حسب أغراض الاقتراض

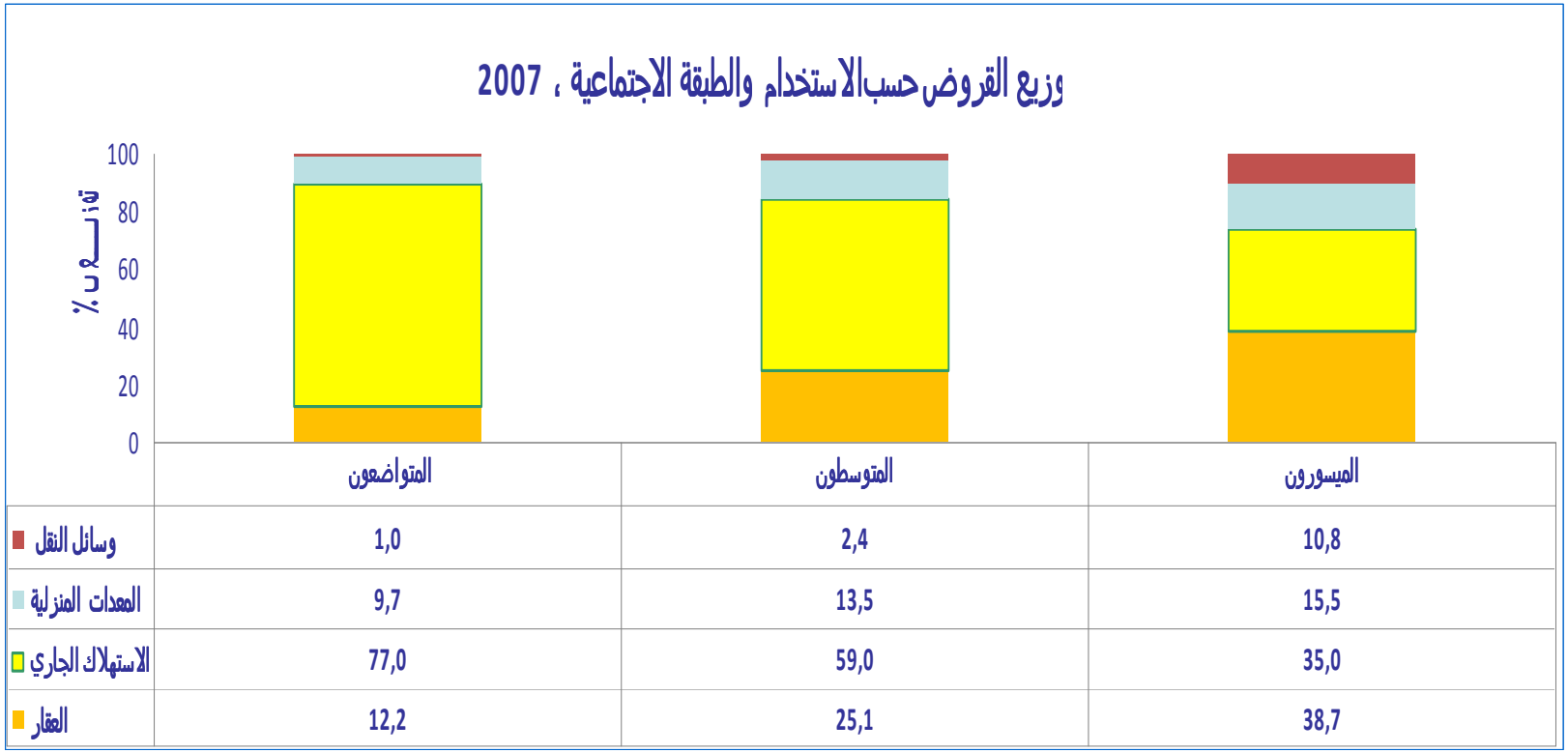

	المتواضعون	المتوسطون	الميسورون
وسائل النقل	1,0	2,4	10,8
المعدات المنزلية	9,7	13,5	15,5
الاستهلاك الجاري	77,0	59,0	35,0
العقار	12,2	25,1	38,7

ملحق 8: توزيع القروض حسب المصدر والطبقات الاجتماعية

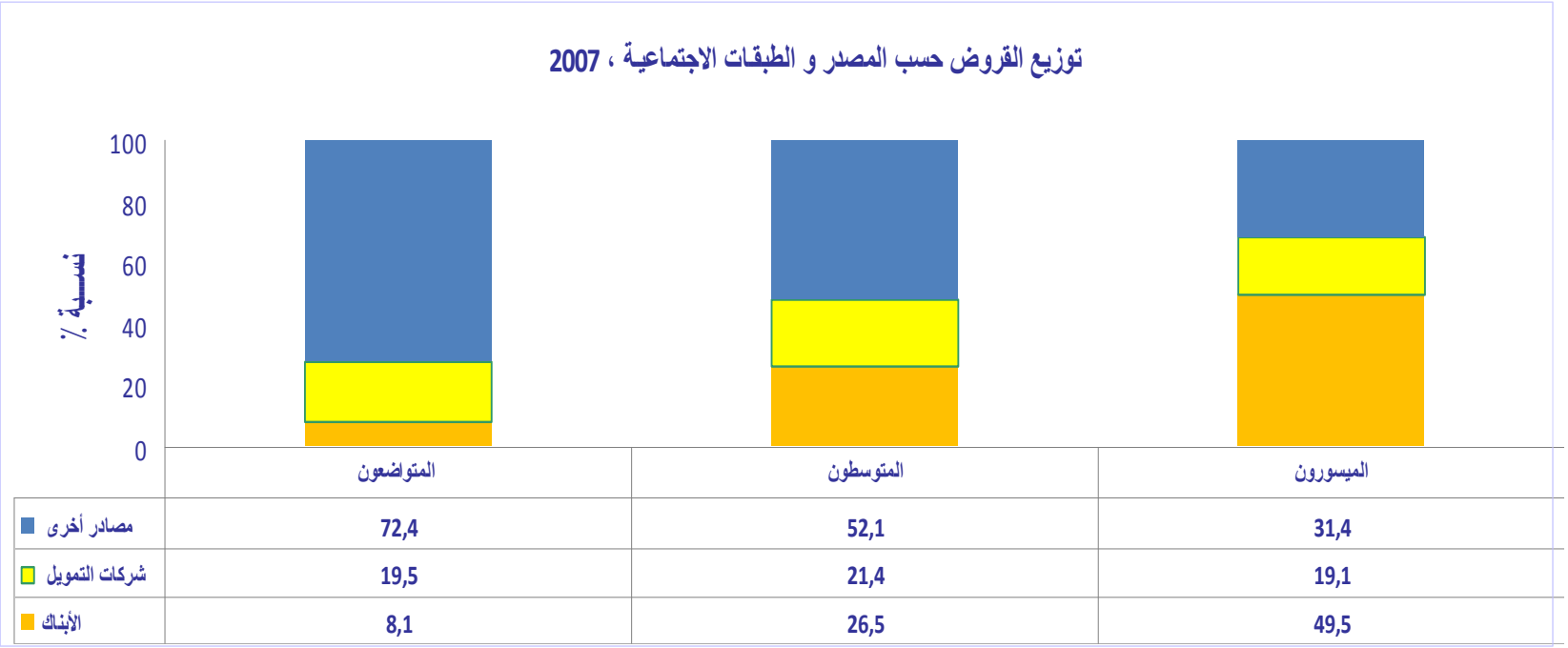

	المتواضعون	المتوسطون	الميسورون
مصادر أخرى	72,4	52,1	31,4
شركات التمويل	19,5	21,4	19,1
الأبناك	8,1	26,5	49,5